

الاقتصاد الجزائري: الهيكل الإنتاجي و التشابك القطاعي

Algerian Economy: Production Structure and Sectoral Linkages

د. نبيل بن عامر¹ / الجامعة: سطيف¹ (الجزائر). nabil.benameur@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/06/29

تاريخ الاستلام: 2024/05/12

ملخص

من المهم التشخيص الجيد لطبيعة الاقتصاد وتركيبته البنيوية وكذا شبكة الروابط بين قطاعات النشاط الاقتصادي، فبدون تحقق التشخيص الجيد لن يكتب لكل البرامج الإصلاحية العلاجية لمشكلات الاختلال والتخلف الاقتصادي النجاح، ومن هذا المنطلق قمنا بعرض وتحليل الهيكل الإنتاجي بتتبع معدلات النمو وتطورها قطاعياً وقانونياً (بين القطاع العام والخاص)، وتحليل طبيعة الاستخدام بالإشارة إلى مستوى انتاجية العامل، ثم قياس درجة التنوع الاقتصادي والترابط بين القطاعات. لنصل إلى نتيجة مفادها الاختلال الهيكلي بالاقتصاد الجزائري يكاد يكون مزمنًا، يزيد من تعقيداته تلك السياسات والبرامج الظرفية غير المدروسة والبعيدة عن جوهر المشكلة الاقتصادية/الاجتماعية. بسياسات اصلاح ترافقت مع قطاع محروقات هو المكون الرئيسي للنتاج المحلي الإجمالي، بميزة ضعف القدرة على تعميق الروابط الأمامية والخلفية مع بقية قطاعات النشاط الأخرى. لقد كانت مساهمة قطاع الصناعة الناتج المحلي الإجمالي متواضعة، على الرغم من أهمية هذا القطاع الذي يُعتبر الركيزة الأساسية للنمو المستدام، كون التطور الصناعي أول وأبرز مظهر للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى اعتباره محفزاً للتقدم التكنولوجي من خلال تعزيزه للابتكار والإبداع.

الكلمات المفتاحية: القيمة المضافة؛ الهيكل الإنتاجي؛ التنوع الاقتصادي؛ التشابك القطاعي.

تصنيف JEL : O13;Q34; O25

Abstract:

The study emphasizes the importance of understanding the structure of the economy and the links between economic sectors in order to develop successful developmental policies. Analyzing growth rates across various sectors (public and private) and labor productivity is essential for diagnosing structural imbalances.

The analysis concludes that Algeria suffers from chronic structural imbalance. This situation is exacerbated by poorly designed policies and programs that do not address core issues. The dominance of the hydrocarbon sector over Algeria's Gross Domestic Product (GDP) is seen as a drawback because it has weak linkages with other economic sectors.

The study criticizes the limited contribution of the industrial sector despite its importance for sustainable growth and technological advancement. Industrial renaissance is the foremost manifestation of economic growth, in addition to being a catalyst for technological progress through enhancing innovation and creativity.

Keywords: Value added; production structure; economic diversification; sectoral interlinkages

Jel Classification Codes : O13;Q34; O25

¹ المؤلف المرسل: نبيل بن عامر، الإيميل: nabil.benameur@univ-setif.dz

I. تمهيد :

يأتي هذا الموضوع ليناقد العلاقات القطاعية في الدول المنتجة للنفط، تحديداً العلاقة بين قطاع النفط والقطاعات غير النفطية، والتي حظيت باهتمام خاص من قبل الاقتصاديين، فقد وجدت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية التي تركز على ما يسمى اصطلاحاً "الداء الهولندي"، والتي تنص على أن زيادة إيرادات النفط سيكون لها آثار سلبية على تنمية القطاعات غير النفطية، وخاصة في الصناعة التحويلية والزراعية، وسيرافق هذه الزيادة في إيرادات النفط تغييرات مستمرة في العوامل التي تؤثر على التوازن الاقتصادي الخارجي والداخلي دون تحقيق هدف التنمية.

في هذا السياق، يصبح دراسة و تحليل طبيعة القطاعات الاقتصادية و العلاقات بين مختلف الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري أمراً بالغ الأهمية لفهم طبيعة التحولات التي حدثت في هيكل الإنتاج من جهة، والتحول البنيوي لقطاع النفط من جهة أخرى، حيث لا يُتوقع حدوث تغييرات كبيرة في مساهمة قطاع النفط دون نمو موازٍ في قطاعات أخرى من الاقتصاد، ولا يمكن تحليل هذه العملية الأخيرة بشكل صحيح إلا في إطار عملية التنمية التي تتم في سياق الاقتصاد الكلي.

يشمل هذا الإطار التغييرات في النسب والعلاقات البنيوية والآثار المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بهذه التغييرات، بالإضافة إلى ذلك، يشمل التغييرات في مستوى الإنتاج القطاعي، وبالتالي، في المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي GDP .

فبدون تحقق هذا الشخيص لن يكتب لكل البرامج الإصلاحية العلاجية لمشكلات الاختلال والتخلف الاقتصادي النجاح، "فلا يجوز لأحد أن يضع الحلول والمناهج مغفلاً مكان أمته ومركزها، بل يجب عليه أن تنسجم أفكاره وعواطفه وأقواله وخطواته مع ما تفضيه المرحلة التي فيها أمته، أما أن يستورد حلولاً من الشرق أو الغرب، فإن ذلك تضيقاً للجهود ومضاعفة للداء" (بن نبي، 1986)

1.I - إشكالية البحث :

ما سبق يقودنا الى التساؤل وتحديد الاشكالية ب : ما طبيعة الهيكل الاقتصادي و كيف هي العلاقات بين قطاعات النشاط الاقتصادي؟

و عليه نطرح التساؤلات التالية:

- كيف تطورات النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما درجة التنوع الاقتصادي؟
- ما حدود المشاركة بين القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام؟
- كيف هي جدوى الاستخدام في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هو القطاع الرائد في الاقتصاد؟

2.I - فرضيات البحث :

الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي ما يجعلونا نعتقد أننا سنكون أمام مجموعة من الخصائص، تشكل في مجملها الفرضيات التالية:

- معدلات نمو ضئيلة و غير مستقرة و تتأثر بمتغيرات خارجية، تأثر بدورها على السوق الدولية للنفط والغاز؛
- اقتصاد يركز على قطاع وحيد يكاد يكون منعزل عن بقية قطاعات النشاط الاقتصادي؛

- القطاع الصناعي عاجز عن خلق شبكة علاقات مع القطاعات الأخرى؛
- حجم الاستخدام للقوى العاملة متركز في قطاع الخدمات و الإدارة ، ذلك القطاع الذي تكاد تكون انتاجية العامل فيه صفرا في أحسن الأحوال.

3.I. - أهداف البحث :

تهدف دراستنا هذه إلى تشخيص الطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري، وذلك من أجل تحديد حجم وطبيعة الاختلالات الهيكلية الموجودة، حيث يعتبر هذا التشخيص الجيد بصفة عامة، بمثابة قطع نصف الطريق نحو العلاج والتصحيح، لذلك كان من الضروري اعتماد المنهج الوصفي التحليلي. وعليه، تم تقسيم عناصر البحث إلى وصف وتحليل، كالتالي:

- النمو الاقتصادي وتطوراتها؛
- مساهمة مختلف قطاعات النشاط في إجمالي الناتج المحلي : التنوع الاقتصادي؛
- تركيبة الانتاج الداخلي الخام حسب القطاع القانوني: الانتاج بين القطاع العام والخاص؛
- اتجاهات الاستخدام القطاعي: جدوى الاستخدام؛
- التشابك الاقتصادي : القطاع الرائد في الاقتصاد.

4.I. - أهمية البحث :

تتحد أهمية الدراسة في أنها تحلل و تفسر واقع القطاع الانتاجي وتطور النمو الاقتصادي و طبيعة الاستخدام، ثم عرض العلاقات التشابكية القطاعية ، وكذا درجة التنوع بالاقتصاد الجزائري.

5.I. - الدراسات السابقة:

نجد العديد من الدراسات ذات الصلة وموضوع البحث نذكر منها:

دراسة هدام فريال (2023) التي نجدها تركز على ضرورة اعتماد نظام اقتصادي متنوع للجزائر. فقد أصبح تنوع الاقتصاد ضرورة حتمية لتقليل الاعتماد على عائدات قطاع أحادي كالنفط، ومواجهة تقلبات أسعاره. وبعد عرض وتحليل أهم مؤشرات تنوع الاقتصاد الجزائري للفترة 2010-2020، خلصت إلى أن اقتصاد الجزائر يعاني من الاعتماد على المفرط على النفط، وهو ما ينعكس على ضعف تنوعه الاقتصادي الذي يبقى دون المستويات المأمولة والمستهدفة، ولتحقيق التنوع الاقتصادي، تدعو الدراسة إلى معالجة التحديات التي تحول دون ذلك، بالإضافة إلى اتباع سياسات اقتصادية فاعلة من شأنها تحقيق نقلة نوعية في الاقتصاد الجزائري على المدى الطويل وتحقيق نمو اقتصادي متوازن. (هدام ، 2023)

دراسة مجلخ سليم ، بشيشي وليد (2022) ، أبرزت الدراسة إحدى السياسات الاقتصادية التي أصبحت ضرورية ولا مفر منها في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية، وهي سياسة التنوع الاقتصادي، واختتمت الدراسة بأن هناك غياب شبه كامل لتطبيق سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر، كما يظهر ذلك من قيم مؤشر HHH العالية والتي تقترب من الواحد.

تستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على أهم السياسات الاقتصادية المهمة والفعالة في ظل التوجهات المالية العالمية، وهي سياسة تنويع الاقتصاد. وذلك من خلال تعريف سياسة تنويع الاقتصاد، وعرض مؤشرات قياس مدى تنوع الاقتصاد. كما قامت الدراسة بتحليل وقياس تنوع الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة 1996-2019، وخلصت إلى وجود ضعف في تطبيق برنامج سياسة تنويع الاقتصاد .

استخدمت الدراسة مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHH) لقياس تنوع الاقتصاد في الجزائر، وأظهرت النتائج انعدام شبه تام لتنفيذ سياسة تنويع الاقتصاد، حيث كانت قيم المؤشر عالية وقريبة من واحد، مما يدل على سيطرة قطاع وحيد على الاقتصاد الجزائري. (مجلخ و بشيشي، 2022)

دراسة الوليد قسوم ميساوي، عيسى حجاب (2019)، هدفت الدراسة إلى تحليل مستوى الترابط بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر وتحديد القطاعات القادرة على تعميق الارتباطات الاقتصادية الأمامية والخلفية لإعطائها الأولوية خطط التنمية، وذلك باستخدام تحليل المدخلات والمخرجات، وخلصت إلى تحديد ثلاثة قطاعات رائدة، حيث تصدر قطاع المناجم القائمة، ثم قطاع صناعة الخشب والورق والفلين، وبعدها قطاع المياه والطاقة. (قسوم ميساوي و حجاب ، 2019)

II. تطورات النمو الاقتصادي في الجزائر :

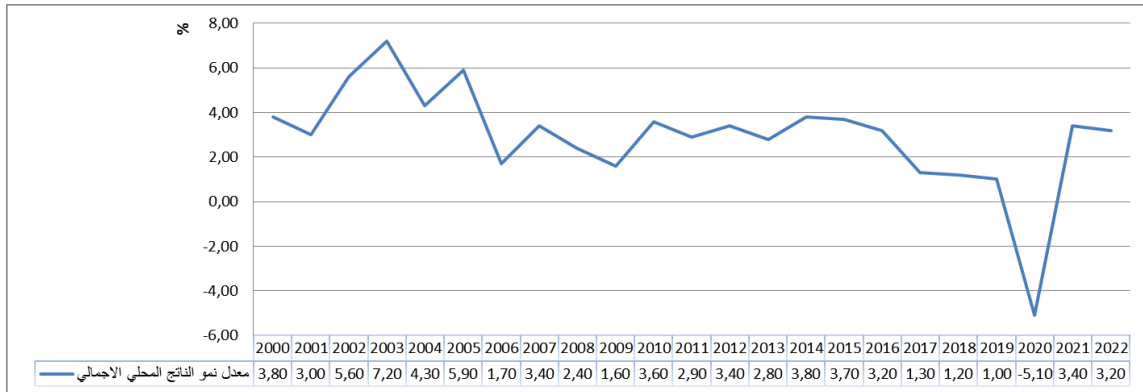
فعلاً، إنّ جوهر كل من النمو والتنمية الاقتصادية يكمن في التغير والتحسين، مدفوعين أساساً بنشاط الإنسان وجهوده، سواء فردياً أو جماعياً، وبصورة ارادية واعية وهادفة. ولولا ذلك، لما شهدنا أيّ تقدم في مسيرة الحياة البشرية عبر العصور، بدءاً من أقدم الحضارات، مروراً بالعصور الوسطى، وصولاً إلى يومنا هذا، وقد حصل هذا التطور والتحسين فحق في غياب سلطة أو دولة بمعناها الحديث.

لكن، على الرغم من اشتراكهما في جوهر التغير والتحسين، إلا أنّ مصطلحي "النمو" و"التنمية" يحملان معاني متميزة في المجال الاقتصادي، فلكلّ منهما خصائص وسمات تفرقه عن الآخر

مصطلح "النمو الاقتصادي" يُشير إلى زيادة في إجمالي الناتج المحلي (GDP) Gross domestic product ، أو إجمالي الناتج القومي القومي (GNP) Gross national product تكون مستمرة، ويُمثل الإنتاج الخام للكيان خلال فترة محاسبية محددة إجمالي السلع والخدمات التي ينتجها الكيان خلال تلك الفترة المحددة. ويمكن تطبيق المفهوم أيضاً على الإنتاج الخام لقطاع أو بلد بالطريقة نفسها. (قادة ، 2002)

يوضح الجدول أدناه تطور معدلات نمو الـ GDP في الجزائر خلال الفترة 2000- 2022

الجدول 1، الشكل 1: معدلات نمو الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2022



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (Office National des Statistiques)، و بنك الجزائر المركزي (bank-of-algeria, 2002-2022) بين عامي 2000 و 2022، شهدت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تقلبات، حيث تراوحت بين -5.1٪ كحد أدنى 2020 و 7.7٪ كحد أقصى في عام 2003. ويمكن تفسير هذا الاختلاف بزيادة معدل نمو القيمة المضافة في قطاع المحروقات بنسبة 8.8٪ والقطاع الزراعي بنسبة 19.7٪. بعد ركود حاد بلغ 5.1٪ في عام 2020 بسبب جائحة كورونا، ارتفع النمو الاقتصادي الوطني إلى 3.4٪ في عام 2021 ثم انخفض قليلاً إلى 3.2٪ في عام 2022. ويعكس هذا الأداء الديناميكي للنشاط الاقتصادي مع محركات مختلفة مقارنة بالعام السابق. في الواقع، بينما كان تعافي ما بعد الجائحة في عام 2021 مدفوعاً بشكل رئيسي بقطاع المحروقات (النفط والغاز)، فإن التعافي في عام 2022 كان مدفوعاً بشكل رئيسي بالنمو في القطاعات خارج قطاع المحروقات، مثل الصناعات التحويلية والغذائية. وبخصوص معدلات النمو لكل قطاع نشاط، فيعرضها الجدول (رقم 2) الموالي:

الجدول 2: معدلات النمو حسب القطاع الاقتصادي للفترة 2018-2022

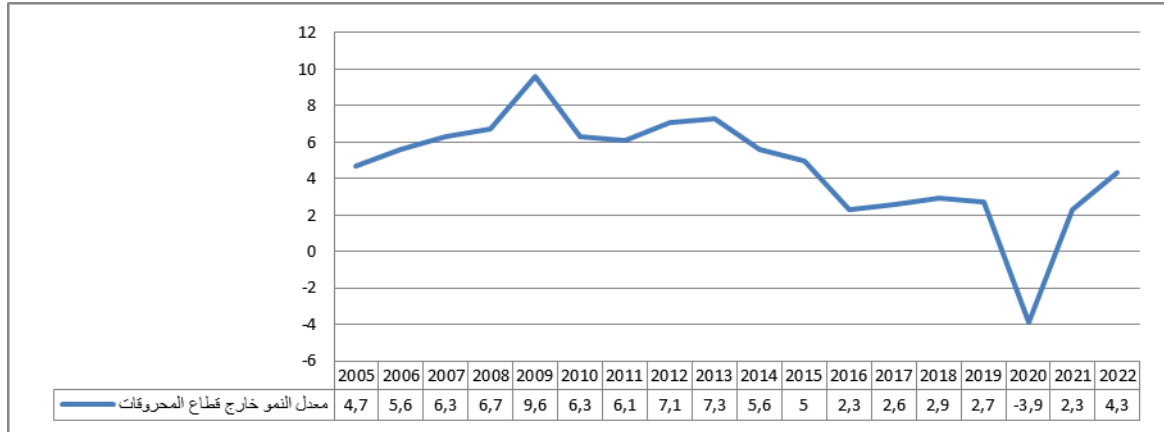
2022	2021	2020	2019	2018	
بالنسبة المئوية					
-0,6	10,5	-10,2	-4,9	-6,4	المحروقات
4,3	2,3	-3,9	2,7	2,9	القطاعات الأخرى
5,8	-1,9	1,7	2,7	3,5	الزراعة.....
5,2	5,3	-3,5	4	3,9	الصناعات خارج المحروقات.....
3,3	4,7	-3,1	3,8	5,2	البناء والأشغال العمومية.....
5,5	4,9	-6,7	3,1	3,2	خدمات خارج الإدارة العمومية.....
2,8	1,5	-0,1	1,9	2,8	خدمات الإدارة العمومية.....
-6,3	-17,7	-13,2	9	-12	حقوق ورسوم على الواردات.....
3,4	-0,4	-11,6	-1,9	-0,1	الرسم على القيمة المضافة.....
3,2	3,4	-5,1	1	1,1	اجمالي الناتج الداخلي

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (Office National des Statistiques)، و بنك الجزائر المركزي (bank-of-algeria, 2002-2022)

حقق الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خارج قطاع المحروقات تقدماً بنسبة 4.3٪ في عام 2022 مقارنة بـ 2.3٪ في عام 2021، ويمكن عزو هذه التطورات إلى زيادة الإنتاج في جميع القطاعات وتعافي قوي في القطاع الزراعي بسبب زيادة إنتاج الحبوب بعد الجفاف الذي أثر على عام 2021، وفي الوقت نفسه، انخفض نمو إجمالي الناتج المحلي لقطاع المحروقات بنسبة 0.6٪ في عام 2022 بعد نمو قوي بلغ 10.5٪ في العام السابق له، وبلغ

معدل النمو الإجمالي من حيث الحجم 3.2٪ في عام 2022 مقارنة بـ 3.4٪ في عام 2021. أما من حيث القيمة، فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي لعام 2022 قيمة 27688.9 مليار دينار جزائري. (أنظر الجدول و الشكل المواليين)

الجدول 3، الشكل 2: معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات للفترة 2005-2022



المصدر للجدول: الديوان الوطني للإحصاء (Office National des Statistiques)، و بنك الجزائر المركزي (bank-of-algeria, 2002-2022)

كان معدل النمو المتوسط البالغ 2.93٪ للفترة 2000-2022 نموًا ضعيفًا بشكل ملحوظ بالمقارنة بحجم الاستثمارات العامة ومعدل النمو المستهدف ضمن برامج التنمية المحدد بـ 7٪، والذي تم وضعه منذ عام 2000. وهو من شأنه أن يؤكد ويقرر أن هذه الهياكل الاقتصادية لا تزال تعاني من بطء التطور. لقد قمنا بتأسيس اقتصاد سوق غير واضح المعالم، يضاف إلى ذلك الضعف في تخطيط وتنفيذ التغييرات الاقتصادية، وافتقاد لرؤية واضحة لتصوير هياكل إنتاجية واجتماعية جديدة. ونتيجة لذلك، تفاقمت التناقضات الموجودة مسبقًا داخل النظام الاقتصادي. وأضحت النقائص التي تعاني منها كل من الموارد البشرية واقتصاد المعرفة وأجهزة الإدارة والحكم الرشيد، والتي تُشكل شروطًا أساسية لتنفيذ الإصلاحات، تثير قلقًا متزايدًا. ذلك لأن النمو لا يقتصر على المجال الاقتصادي فحسب، بل يرتبط أيضًا بالجوانب المجتمعية والتشريعية والإدارية للمجتمع.

III. مساهمة القطاعات في إجمالي الناتج المحلي

عندما نبحث ونحلل مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في إجمالي الناتج المحلي، نحن نشخص درجة التنوع الاقتصادي، و الذي يقصد به تقليل الاعتماد على مورد واحد والانتقال نحو تعزيز قاعدتي الصناعة والزراعة لبناء أساس إنتاجي قوي، وهذا يتطلب بناء اقتصاد وطني سليم يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاعات متعددة. (قروف، 2016، صفحة 637)

ومن ضمن تعريفات تنوع الاقتصاد أيضًا، أنه يقصد به توسيع مصادر الدخل، مما يعني توسيع قاعدة الإنتاج وزيادة مساهمة قطاعات إنتاج السلع وقطاعات تقديم الخدمات، ويهدف هذا إلى تخفيف المخاطر المرتبطة بالاعتماد المهيمن لمادة خام أو سلعة رئيسية واحدة. (بشول، نذير، و جرموني، 2017، صفحة 228) ويمكن إعادة تعريفه على أنه تحول الاستثمار نحو القطاعات غير التعدينية لتجنب المخاطر وعدم اليقين. (Kapunda, 2003, p. 51)

نبدأ بتحليل المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام، وفق ما يلي:

الجدول رقم4: التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي الخام (الفترة 2018-2022)

	2022	2021	2020	2019	2018
بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي الخام					
المحروقات	31,1	22,2	13,9	19,5	22,3
القطاعات الأخرى	68,9	77,8	86,1	80,5	77,7
الفلاحة	11,6	12,2	13,8	12,3	11,9
الصناعات خارج المحروقات	4,9	5,6	6,2	5,7	5,4
بناء وأشغال العمومية	10,5	11,7	12,8	12,2	11,5
خدمات خارج الإدارة العمومية	22,2	25,7	27,2	27	26,6
خدمات الإدارة العمومية	13,3	15,4	17,3	15,5	14,7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (Office National des Statistiques)، و بنك الجزائر المركزي (bank-of-algeria, 2002-2022) أولاً، على الرغم من الجهود المبذولة لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى تقليل الاعتماد على المحروقات (النفط والغاز)، إلا أن قطاع المحروقات لا يزال مساهماً رئيسياً في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر. يؤدي هذا الواقع إلى التشكيك في جدية مساعي الجزائر الرامية إلى إرساء نظام إنتاجي مستقل عن قطاع المحروقات من حيث التمويل والنشاط. بعبارة أخرى، يبدو أن العمل من أجل تنويع مصادر الدخل والانتاج، مجرد شعارات. في الواقع لم يتخذ خطوات جدية نحو تحقيق هذا الهدف، فمازال الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز.

يدعم هذا الاستنتاج الركود الذي يعاني منه الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، حتى وإن وجد تحسن ملحوظ، إلا أن هذا النمو يعتبر هشاً ويعتمد بشكل أساسي على برامج الاستثمار الحكومي، خاصة تلك المتعلقة بالأشغال العمومية والبناء والخدمات والإدارة العمومية.

ثانياً، في قطاع الصناعة نسجل النقاط التالية

- شكل القطاع الصناعي في الجزائر عام 2022 نصيباً ضئيلاً نسبياً من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) حيث بلغت نسبته 4.9٪، بينما كانت نسبته من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات 7.10٪؛
- ظل معدل نمو القطاع الصناعي مستقرًا نسبياً عند حوالي 5.2٪ في عام 2022 مقارنة بـ 5.3٪ في عام 2021؛
- شهدت جميع القطاعات الصناعية نموًا إيجابيًا باستثناء صناعات الحديد والمعادن والميكانيكا والإلكترونيات والكهرباء التي انخفضت بنسبة 0.5٪ في عام 2022 مقارنة بنمو قدره 11.2٪ في عام 2021؛
- جاء نمو القطاع الصناعي مدفوعاً بثلاثة أنشطة رئيسية: صناعة الجلود والأحذية (بنمو بلغ 20.1٪ في عام 2022 مقارنة بـ 5.4٪ في عام 2021)، وصناعة الخشب والفلين والورق (بنمو قدره 11٪ في عام 2022 مقارنة بـ 2٪ في عام 2021)، والصناعات الكيماوية وصناعة المطاط والبلاستيك (بنمو قدره 7.3٪ في عام 2022 مقارنة بـ 3.5٪ في عام 2021).

يُعتبر القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات المحرك الرئيسي والركيزة الأساسية للنمو المستدام في العديد من الاقتصادات المعاصرة المتقدمة، وغالبًا ما يكون للتنمية الصناعية الدور الأساسي والمميز للنمو

الاقتصادي، بالإضافة إلى كونها المحفز والمصدر الرئيسي للتقدم التكنولوجي والفني من خلال تعزيز الابتكار والإبداع. وهذا يستدعي فهمًا أفضل للبيئة الداخلية والخارجية للقطاع الصناعي بشكل عام. إلا أن مساهمة هذا القطاع في الجزائر تظل ضئيلة في الواقع.

ذلك أن ما يميز البيئة الخارجية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر هو ثقل أنماط الإدارة، سواء من حيث الموارد البشرية أو معايير وجودة المنتجات أو توزيعها وتسويقها. إنها بيئة غير مناسبة تمامًا لظهور إمكانيات إعادة نشر المؤسسات بسبب استمرار العقبات في الاستفادة من القروض وهيمنة الأسواق الموازية وانتشار السلع المقلدة والمزيفة. يضاف إلى ذلك الاتجاه المتزايد نحو تحرير التجارة الخارجية مما أدى إلى إضعاف الإنتاج المحلي.

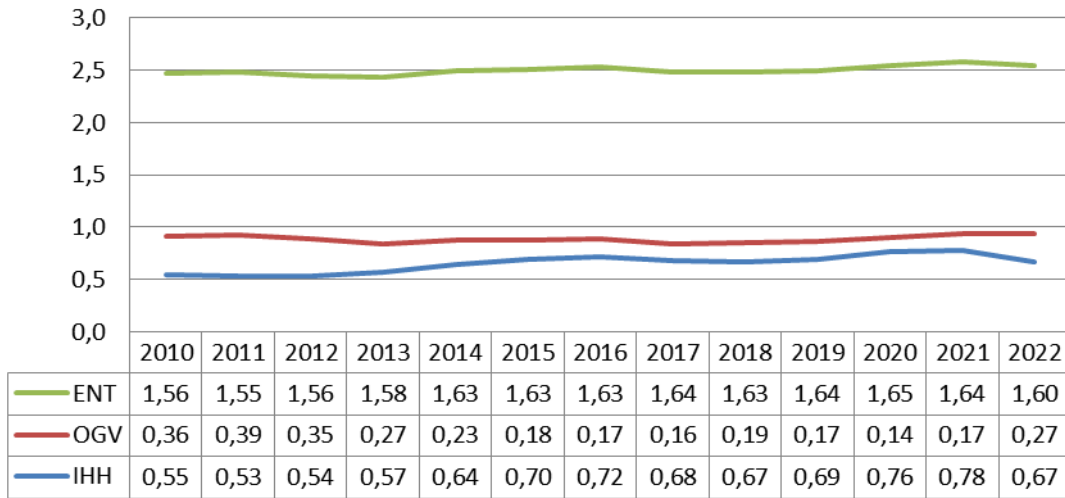
على الرغم من النتائج الجيدة التي حققها الإنتاج الزراعي في عام 2022، حيث شكل 11.6٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحالي وسجل نموًا قدره 5.8٪ مقارنة بانخفاض قدره 1.9٪ في عام 2021، إلا أن القطاع الزراعي ليس في وضع أفضل من القطاع الصناعي. ومع ذلك، يظل النمو متواضعًا وغير مستقر وأقل من التوقعات بسبب تعرض القطاع الزراعي لتقلبات المناخ، والحاجة إلى تنمية الموارد البشرية، وخلق تنسيق بين مراكز التدريب والمهن الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، يواجه القطاع التزامات تمويلية ضعيفة من البنوك، وزيادة واردات المنتجات الزراعية، وتجارة الأغذية غير الشفافة، وسوء توزيع المنتجات بتكاليف عالية بسبب انتشار الوسطاء، كل هذه العوامل، من بين عوامل أخرى، أدت إلى تراجع ديناميكية النشاط الزراعي. ومن أجل تشخيص درجة التنوع القطاعي بالاقتصاد، نستعمل مؤشرات الموضحة بالصيغ التالية:

Herfindahl-Hirschman Index – HHI مؤشر هيرفندال – هيرشمان $HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$ $0 \leq HHI \leq 1$	N : عدد القطاعات x_i : قيمة المتغير في القطاع i X : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع القطاعات. ارتفاع قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) يشير إلى ضعف التنوع الاقتصادي، وإذا كانت قيمة المؤشر صفرًا، فهذا يعني وجود تنوع كامل في الاقتصاد، وهو ما يدل على أن جميع القطاعات تساهم في النمو الاقتصادي بنفس النسبة أو بنسب متقاربة.
the Ogive index مؤشر Ogive $Ogive\ index = \sum_{i=1}^N \left(\frac{si - \frac{1}{N}}{\frac{1}{N}} \right)^2$ $0 \leq OGV \leq 1$	N : عدد القطاعات S_i : مساهمة كل قطاع i إلى إجمالي كل القطاعات في الاقتصاد كلما اقتربت قيمة مؤشر Ogive من الصفر، كلما توزعت النشاطات الاقتصادية على عدد أكبر من القطاعات الاقتصادية، مما يدل على تنوع كبير في الاقتصاد، وعلى العكس، كلما ارتفعت قيمته، دل ذلك على ضعف التنوع وتركز النشاط الاقتصادي في قطاع معين.
مؤشر إنتروبي (Entropy Index) $EL = \sum_{i=1}^n si \ln \left(\frac{1}{si} \right) = - \sum_{i=1}^n si \ln (si)$	N : عدد القطاعات S_i : اسهام كل قطاع إلى إجمالي اسهام كل القطاعات في الاقتصاد كلما اقتربت قيمة مؤشر الإنتروبي ENT من الصفر، كلما أصبح النشاط الاقتصادي أكثر تركيزًا في قطاع واحد، مما

	يدل على ضعف التنوع الاقتصادي، وعلى العكس، كلما ارتفعت قيمة المؤشر، فهذا يعني توزيع النشاط الاقتصادي على عدد أكبر من القطاعات الاقتصادية، مما يشير إلى تنوع كبير في الاقتصاد.
--	--

اعطت نتائج هذه المؤشرات الجدول و الشكل التاليين :

جدول 4 ، الشكل 3: مؤشرات درجة التنوع الاقتصادي IHH. OGV. ENT



المصدر: احصائيات الديوان الوطني للإحصاء (Office National des Statistiques) ، و تقارير بنك الجزائر المركزي

في المتوسط: مؤشر هرفندال-هيرشمان $0 < HHI = 0.65 < 1$ ، مؤشر Ogv $0 < OGV = 0.23 < 1$ ، و مؤشر انتروبي $ENT = 1.61$

النتيجة: الاقتصاد الجزائري قليل التنوع و الى حد كبير يتركز على قطاع واحد، هو قطاع المحروقات (النفط والغاز)، ذلك أن مساهمته في اجمالي الناتج الداخلي الخام في حدود 30٪ ، أمام مساهمة متواضعة لباقي القطاعات، و مساهمة هزيلة لقطاع الصناعة في حدود 6٪ في أحسن الأحوال للفترة 2010-2022. وهنا يكمن الاختلال الهيكلي، ذلك أن القطاع الوحيد القادر على تحفيز القطاعات الأخرى في علاقاته التشابكية هو قطاع الصناعة ، وهذا الأخير نجده غائبا في الاقتصاد الجزائري.

IV. الانتاج الداخلي الخام : حسب القطاع القانوني

المنطلق في تحليل مساهمة كلا من القطاع العام و الخاص في GDP ثم مقارنة تلك المساهمة وحجم العمالة بكل قطاع (عام ، خاص)، من أجل الوصول للحكم بأن الاقتصاد الجزائري له امكانية تحقيق النمو ثم الاستقرار بمعدلات نمو على المدى الطويل أم لا ؟ والجواب، فقط اذا كان للقطاع الخاص مساهمة كبيرة وكيان واضح في الاقتصاد. ومبرر هذا الحكم هو أن القطاع الخاص بما يميزه عن القطاع العام من حركية نحو تحقيق الأفضل كما و نوعا، و متطلع لتوظيف الابتكار و أساليب و طرائق انتاج أكثر فعالية في عملية الانتاج (انتاجية أعلى) ، على عكس القطاع العام .

الجدول المولي يوضح التوزيع للقيمة المضافة الخام بين القطاعين الخاص و العام، و كذلك نسبة مساهمة كل قطاع (عام أو خاص) في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، خلال الثلاث سنوات الأخيرة .

الجدول 6: التوزيع القطاعي للقيمة المضافة الخام بين القطاعين العام والخاص للفترة 2022-2020

القيمة :- مليون دج														
2022					2021				2020					
المجموع	الخاص		العام		المجموع	الخاص		العام		المجموع	الخاص		العام	
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة		النسبة	القيمة	النسبة	القيمة					
8705293,8	8,1	706593,8	91,9	7998700,0	4912064,9	8,4	414509,1	91,6	4497555,8	2575136,6	10,0	257818,9	90,0	2317317,7
3226135,3	99,1	3196876,4	0,9	29258,9	2688315,7	99,2	2665839,4	0,8	22476,3	2546860,1	99,2	2527109,6	0,8	19750,5
2899205,7	82,4	2387870,3	17,6	511335,4	2584999,7	82,8	2140985,9	17,2	444013,8	2285088,5	82,3	1879658,4	17,7	405430,1
157857,7	0,0	0,0	100,0	157857,7	122846,4	0,0	0,0	100,0	122846,4	82165,8	0,0	0,0	100,0	82165,8
1417875,0	52,8	748445,4	47,2	669429,6	1234576,3	52,9	653615,7	47,1	580960,6	1148381,6	52,9	607595,8	47,1	504785,8
2296637,1	81,5	1872267,0	18,5	424370,1	2151182,4	84,4	1815023,9	15,6	336158,5	2045349,4	85,3	1743726,1	14,7	301623,3
3003203,3	93,8	2816822,0	6,2	186381,3	2620941,2	94,2	2469731,7	5,8	151209,5	2317214,6	94,5	2189323,7	5,5	127890,9
1091094,8	81,1	884385,7	18,9	206709,1	922942,3	79,9	737310,2	20,1	185632,1	796532,8	78,9	628717,8	21,1	167815,0
22797302,7	55,3	12613260,6	44,7	10184042,1	17237868,9	63,2	10897015,9	36,8	6340853,0	13796729,4	71,3	9833950,3	28,7	3962779,1
14092008,9	84,5	11906666,8	15,5	2185342,1	12325804,0	85,0	10482506,8	15,0	1843297,2	11221592,8	85,3	9576131,4	14,7	1645461,4

المصدر: احصائيات الديوان الوطني للإحصاء (Office National des Statistiques)، و تقارير بنك الجزائر المركزي (bank-of-algeria, 2002-2022)

ارتفعت مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة الخام (القيمة المضافة الخام = الناتج الداخلي الخام - (الحقوق الجمركية + الرسم على القيمة المضافة) من 28.7٪ في عام 2020 إلى 44.7٪ في عام 2022. وينطبق الشيء نفسه على المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية خارج المحروقات، والتي استقرت عند 15.5٪ في عام 2022 بعد أن كانت 14.7٪ في عام 2020، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المساهمة معرضة بشكل كبير لتقلبات أسعار النفط، طالما أن الدولة هي المحتكر الوحيد لهذا النشاط. من ناحية أخرى، انخفضت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة الخام من 71.3٪ في عام 2020 إلى 55.3٪ في عام 2022، ومع الأخذ بعين الاعتبار الأنشطة غير الرسمية المميزة للقطاع الخاص والتي تقدر بحوالي 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فإن مساهمة القطاع الخاص خارج المحروقات مستقرة تقريباً حيث بلغت 85.3٪ في عام 2020، 85٪ في عام 2021، و 84.5٪ في عام 2022. (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2003، صفحة 30)

كذلك يمكن الملاحظة من الجدول أن كلاً من قطاع المحروقات والخدمات والأشغال العمومية البترولية هي قطاعات الدولة، والقطاع العام هو المحتكر لهذه النشاطات، أما باقي قطاعات النشاط الاقتصادي (الزراعة، التجارة، البناء و الأشغال العمومية، الخدمات والنقل والاتصالات) فللقطاع الخاص الهيمنة. أما قطاع الصناعة خارج المحروقات فكانت حصة القطاع العام في حدود 47٪ و القطاع الخاص في حدود 53٪، وهي مساهمة ضعيفة للقطاع الخاص، ذلك أنه لا ينتظر من الدولة أو بالأحرى القطاع العام أن ينشئ الصناعة و يطورها، بل المعول على القطاع الخاص فهو الوحيد القادر على بناء الصناعة وفق القواعد والنظم الحديثة المعمول بها في الدول المتقدمة، وما يؤيد هذا تدني نسبة مساهمة الصناعة خارج المحروقات في إجمالي الناتج الداخلي الخام حيث سجلت 4.9٪ فقط سنة 2022.

هذا الوضع لا يشجع على الإطلاق بتطور الاقتصاد الجزائري، لأن النمو الاقتصادي الحديث هو نتاج التصنيع، ولا يمكن لحالة عدم اليقين التي تجد فيها العديد من المؤسسات الاقتصادية نفسها حالياً الاستجابة للاعتبارات الاجتماعية، ناهيك عن الاقتصادية. ونتيجة لذلك، يعاني الإنتاج الوطني، وخاصة الإنتاج الصناعي، من عجز بنيوي، وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في الواردات.

صحيح أن قطاع المحروقات له أهمية كبيرة في الاقتصاد، لكن درجة الاعتماد على هذا القطاع تعكس اختلالاً هيكلياً في الاقتصاد، فالاعتماد فقط على هذا القطاع يجعل تحقيق نمو مستمر ضمن أهداف أي استراتيجية تنمية عرضة لتقلبات أسعار النفط. (banque d'algerie, 2018)

V. تطورات الاستخدام القطاعية

يُميز القوى العاملة نموها المستدام و طابعها الشبابي من بين ميزات أخرى قادرة على دفع عجلة الاقتصاد الجزائري إلى التطور بشكل أكبر من المتوقع. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا استندت استراتيجية التنمية إلى المساهمة الفعالة والمنتجة لرأس المال البشري، دون إهماله، مع سياسات شاملة تضع الأولوية للفعالية والكفاءة.

الجدول الموالي يبين نسب التوزيع لقوة العمل (المشتغلة) بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وكذا معدل نموها من سنة لأخرى بكل قطاع

جدول رقم 7: حجم و نسبة الاستخدام لمختلف القطاعات الاقتصادية (الفترة 2015-2019) الوحدة: ألف عامل

2019		2018		2017		2016		2015		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
9,6	1083	9,7	1067	10,1	1102	8,0	865	8,7	917	الزراعة
12,9	1450	13,0	1434	13,7	1493	13,5	1465	13,0	1377	الصناعة
16,8	1890	16,1	1774	17,0	1847	17,5	1895	16,8	1776	البناء والأشغال العمومية
60,8	6857	61,1	6726	59,1	6417	61,0	6620	61,6	6524	نقل، اتصالات، التجارة والخدمات
100,0	11280	100,0	11001	100,0	10859	100,0	10845	100,0	10594	المجموع

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

استنادًا إلى توزيع القوى العاملة حسب القطاعات خلال الفترة 2015-2019، نلاحظ استقرارًا نسبيًا في توزيع العمالة بين القطاعات (حوالي 13٪ في الصناعة وحوالي 17٪ في البناء والأشغال العامة)، بينما يظل القطاع الزراعي الأقل جاذبية للعمالة حيث يشكل حوالي 10٪ فقط. من ناحية أخرى، يستقطب قطاع التجارة والخدمات والإدارة القوى العاملة بشكل كبير، بنسبة تصل إلى حوالي 60٪. فهل يعني ذلك أن قطاع التجارة والخدمات له مساهمة كبيرة في الإنتاج المحلي بإنتاجية أعلى من باقي القطاعات الأخرى، برر استقطابه الكبير للقوى العاملة ؟ أو بصيغة أخرى، هل أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد خدماتي؟

بالعودة لمعطيات جدول المساهمة النسبية القطاعية في الناتج الداخلي الخام و جدول نسبة الاستخدام القطاعي السابقين، نأخذ سنة 2019 -كأخر سنة توفر معطيات الاستخدام - ونجري مقارنة بين حجم الاستخدام و المساهمة في الناتج كمؤشر عن إنتاجية العامل، وهنا يمكن الحكم بأن إنتاجية العامل متدنية بدرجة أكبر في كل من قطاع الخدمات، يليها قطاع الصناعة خارج المحروقات، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بدرجة أقل، أما قطاع الزراعة فمساهمة في GDP أكبر من نسبة التشغيل ما يعني أن إنتاجية العامل كبيرة بهذا القطاع.

عطفًا مع ما سبق، فإن الفائض في التوظيف الذي يشهده قطاع التجارة والخدمات والإدارة، يُعدّ سمة من سمات اقتصادات الريع، أين تُستخدم فيه إيرادات النفط لتضخيم الجهاز الإداري الحكومي، وهذا يؤدي إلى زيادة غير مبررة في حجم العمل "غير المنتج" وإنفاق استهلاكي "غير ضروري" نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي.

بالإضافة إلى ذلك، لا يجب إغفال نقطة جوهرية وراء توسع التوظيف في هذا القطاع، وهي الانحراف الذي أصاب برامج "عقود ما قبل التشغيل" المستهدفة لخريجي التعليم العالي عن هدف إدماج مخرجات التعليم بالقطاعات الاقتصادية المنتجة، وهو ما تزامن مع عدم قدرة القطاع المنتج على استيعاب هؤلاء الخريجين. نصل مما تقدم، أن الاقتصاد يعاني خللاً بنيوياً، بسبب تزايد أهمية أحد القطاعات الرئيسي، كما هو الحال بالنسبة لقطاع المحروقات وانحصار التنوع، واستمرار هزال القطاع الصناعي في جانب التصنيع الأساسي الذي لا بد منه لامتلاك القدرة الصناعية الأصيلة، وراجع الأهمية النسبية لقطاع أساسي و ضروري كالزراعة. وفي المقابل نجد بعض قطاعات الخدمات مما لا يقدم مساهمة كبيرة لعملية التنمية - كقطاعات الترفيه والوساطة التجارية والسمسرة... الخ - قد عظم شأنه في التركيب البنيوي بالاقتصاد.

النمو الاقتصادي يبقى ذو طابع توسعي أساساً، بإعتماده على الزيادة في عوامل الانتاج بزيادة الانفاق الحكومي في شقه الاستثماري، والموجهة لتطوير البنى التحتية المادية أو ذات الطابع الاجتماعي، وكذا باعتماده على اليد العاملة المكثفة في القطاعات المعروفة باستيعابها للأعداد كبيرة من العمال، لا سيما الأشغال البناء والأشغال العمومية، الى جانب الفلاحة والخدمات، بمعنى آخر النمو في الجزائر ليس مكثفاً، ولا يركز على الاستعمال الفعال لقوى الانتاج، والزيادة في انتاجية العمل التي يبقى المحفز الأول لها الابداع او الابتكار. (مسعي، 2012، صفحة 155) ولعل ما يدعم ما تقدم، هو تصنيف الجزائر ضمن الدول الأقل إبداعاً، كما جاء في الدليل العالمي للإبداع 2014 - Indice Mondial de L'innovation. (NSEAD, and the World Intellectual, 2014) واضح أن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات في هيكله القطاعي، مع تنوع ضيق بسبب الأهمية المتزايدة لأحد القطاعات الرئيسية، كما هو الحال مع قطاع المحروقات (النفط والغاز)، ولا يزال القطاع الصناعي يعاني، خاصة في الصناعات التحويلية الأساسية، وهي ضرورة لبناء قدرة صناعية حقيقية. بالإضافة إلى ذلك، تتناقص الأهمية النسبية لقطاعات حيوية مثل الزراعة.

من ناحية أخرى، اكتسبت بعض النشاطات بقطاع الخدمات التي لا تساهم بشكل كبير في التنمية - مثل الترفيه والوساطة التجارية والسمسرة وما إلى ذلك - أهمية في البنية الهيكلية للاقتصاد. يظل النمو الاقتصادي في الجزائر في الأساس نمواً توسعياً، يعتمد على زيادة عوامل الإنتاج، وخاصة الإنفاق الرأسمالي من قبل الدولة الموجه نحو تنمية البنية التحتية الاجتماعية، كما أنه يعتمد على كثافة العمالة، خاصة في القطاعات المعروفة بقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من العمال، وخاصة الأشغال العامة والبناء والزراعة والخدمات. بعبارة أخرى، النمو في الجزائر ليس نمواً مكثفاً ولا يعتمد على الاستخدام الفعال لعوامل الإنتاج أو زيادة إنتاجية العمل، التي لا تزال مدفوعة في المقام الأول بالإبداع أو الابتكار.

VI. التشابه الاقتصادي: القطاع الرائد في الاقتصاد

فكرة القطاعات الرائدة *Pioneer Sectors* في الاقتصاد تقوم أساساً على الاستراتيجية التنموية المعروفة باستراتيجية النمو غير المتوازن *Unbalanced Growth Strategy* للاقتصادي البرث هيرشمان *A.Hirschman* و التي مفادها أن تعطى أولوية لقطاع أو بضعة قطاعات استراتيجية في الاقتصاد تتمتع بقدرة ديناميكية عالية وتأثير فعال في: (الحمادي، 2010، صفحة 178)

- خلق القيمة المضافة؛
- التكوين الرأسمالي؛
- زيادة معدلات الاستخدام؛

- تطوير الصادرات؛
 - تخفيض الواردات؛
 - تعميق مستوى الترابط *Linkages Effect* بين القطاعات و الفروع الاقتصادية المختلفة ، ذلك أن القطاعات مرتبطة مع بعضها البعض بواسطة الروابط الأمامية *forward linkages* و التي تشير إلى مدى تأثير أنشطة قطاع معين على القطاعات الأخرى عبر استخدام مخرجاته من منتجات، على سبيل المثال، قد يؤدي زيادة إنتاج الحديد في قطاع الصلب إلى زيادة الطلب على خدمات النقل في قطاع النقل، حيث يتم نقل الحديد إلى مختلف الشركات المصنعة الأخرى. أو الروابط الخلفية *bakward linkages* و التي تشير إلى مدى تأثير أنشطة قطاع معين على القطاعات الأخرى عبر مشترياته من المدخلات"، على سبيل المثال، قد يؤدي زيادة إنتاج الشاحنات في قطاع صناعة الشاحنات إلى زيادة الطلب على المطاط والمعادن في قطاعات أخرى، حيث يتم استخدام هذه المدخلات في إنتاج الشاحنات.
- بحسب دراسة وليد قسوم ميساوي و عيسى حجاب التي قامت بتحليل الروابط الأمامية والخلفية لكل قطاعات النشاط الاقتصادي (9 قطاعات) بمختلف فروعها. فكان الترتيب بحسب القدرة على تعميق الروابط و التشابك القطاعي، على النحو التالي (قسوم ميساوي و حجاب ، 2019، الصفحات 297-298)
1. قطاع الصناعات التحويلية بأقوى الروابط ضمن فروعها:

- المناجم والمقالع ؛
 - صناعة الخشب والورق والفلين ؛
 - الطاقة والمياه.
- تبيع هذه الفروع إنتاجها بشكل متساوي إلى عدد كبير من القطاعات الأخرى، وكذلك تشتري مدخلات الإنتاج بطريقة متوازنة نسبيا من مجموعة واسعة من القطاعات، و يدل هذا على قدرتها الكبيرة على تعميق كل من الروابط الأمامية (بيع منتجاتها لقطاعات أخرى) والروابط الخلفية (شراء مدخلات من قطاعات أخرى) للاقتصاد بشكل متزامن.

2. قطاع الصناعات التحويلية ضمن فروعها الباقية و المتمثلة في:
- الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية؛
 - فرع الكيمياء والمطاط والبلاستيك؛
 - فرع الصناعات الفلاحية والغذائية؛
 - فرع الصناعات النسيجية؛
- تشابه هذه الفروع في نمط شراء مدخلات الإنتاج الوسيطة بشكل متساوي إلى حد ما من مجموعة واسعة من القطاعات. وعلى النقيض، فإنها تباع منتجاتها إلى قطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات الأخرى.
- فرع مواد البناء والزجاج
- يميز هذا الفرع نمط ارتباط قليل، نجده يشتري المدخلات من عدد قليل من القطاعات، و يبيع مخرجاته بشكل متساوي لعدد كبير من القطاعات الأخرى.
3. قطاع المحروقات

- يتميز بضعف قدرته على تعميق الروابط الأمامية. فعلى الرغم من أن جزءًا من إنتاجه (32.06٪) يذهب مباشرة إلى نفس القطاع، إلا أن النسبة الأكبر (64.57٪) توجه نحو الطلب الوسيط أي لا تذهب مباشرة إلى المستهلك النهائي. كما يزود أيضًا قطاع النقل والمواصلات والتجارة بنسبة 13.83٪، وقطاع خدمات ومنشآت النفط بنسبة 15.18٪.
- يُظهر القطاع كذلك ضعفًا في قدرته على خلق أسواق لقطاعات أخرى (ضعف الروابط الخلفية)، حيث يتم شراء غالبية مدخلاته الوسيطة المباشرة من عدد محدود من القطاعات، بما في ذلك 77.28٪ من داخل القطاع نفسه و 16.21٪ من خدمات وأشغال بترولية.
- 4. قطاع الخدمات يأتي آخر الترتيب لضعف قدرته تمامًا على تعميق الترابط الأمامي والخلفي.

VII. الخاتمة

ارتفاع أسعار النفط أثر بشكل مباشر على السياسة الاقتصادية، وكان ذلك جليًا بشكل خاص في حالة السياسة المالية بعد عام 2000. بشكل عام، تحولت السياسة المالية نحو التوسع، مما أثر على السياسة النقدية وغيرها من جوانب الاقتصاد. دعمت أهداف وأسس استراتيجيات التنمية هذه حجم المخصصات المالية التي تم تخصيصها بدءًا من عام 2001 بحوالي تريليون دولار. إلا أن واقع اليوم و بعد مضي أكثر من 20 سنة يكشف عن نتائج أقل مما كان متوقعًا، مما يشير إلى تدهور في جودة الاستثمارات سواء الاجتماعية منها أو الإنتاجية وبالتالي تدني الجدوى الاقتصادية.

وهو ما يستوجب إعادة توجيه الفائض الاقتصادي، وخاصة عائدات النفط، بمسؤولية وشفافية وفقًا لخطة استراتيجية شاملة متوسطة وطويلة الأجل.

1.VII. نتائج البحث:

نتائج البحث فنختصرها في النقاط التالية :

1. ما تزال الهياكل الاقتصادية تعاني من بطء التنمية وتدني جاهزية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، مع غياب رؤية واضحة ومتكاملة لطبيعة وآليات الإصلاح الاقتصادي، مما أدى إلى تفاقم التناقضات داخل النظام الاقتصادي.
2. ظل قطاع المحروقات يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من إمكاناته المحدودة لتعزيز الروابط الأمامية والخلفية. وهذا يجعلنا نعتقد أن جهود تطوير نظام إنتاج مستقل عن قطاع المحروقات من حيث التمويل والنشاط، مجرد شعارات ، وإلا فكيف نفسر ركود القطاعات خارج المحروقات على الرغم من التحسن الظاهري؟ يرجع هذا التطور الهش بشكل أساسي إلى الاستثمار العام الموجهة لقطاعات الأشغال العامة والبناء والخدمات والإدارة العمومية.
3. مساهمة متواضعة للصناعة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، على الرغم من أن هذا القطاع هو المحرك والمرتكز الرئيسي للنمو المستدام في الاقتصادات المعاصرة، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو، إضافة إلى اعتبارها المحفز ومصدر للرقى التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والابداع.
4. سياسات التشغيل كمطلب اجتماعي للحد من البطالة ، أدى إلى تضخم العمالة بالقطاع العام.

5. انتاجية العامل منخفضة بدرجة أكبر في كل من قطاع الخدمات، يلها قطاع الصناعة خارج المحروقات، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بدرجة أقل، أما قطاع الفلاحة فمساهمة في GDP أكبر من نسبة التشغيل ما يعني أن انتاجية العامل كبيرة بهذا القطاع الذي يميزه الاستخدام المكثف للعمل أمام توظيف اقل للألة وللتكنولوجيا.

2.VII. مقترحات البحث:

- مما تقدم من عرض حال الاقتصاد الجزائري، نصل الى قاعدة بأن التنمية الذاتية المستدامة تتطلب ايجاد البناء الاجتماعي والتقني والمادي اللازم ، وهو ما يستدعي احداث تحولات هيكلية، وبناء قاعدة لاطلاق طاقة انتاجية بعيداً عن حالة الجمود، ومتحررة من قيود التبعية، يستوجب ما يلي :
- تعبئة الكوادر القيادية اللازمة لعملية التنمية واعدادها وحفزها؛
 - صياغة استراتيجية طويلة المدى للتنمية، تعبر عن غايات التطور الحضاري، كما يحددها الاختيار الحر الملزم للأفراد والمجتمع ككل؛
 - القيام بمهام التخطيط والمتابعة والتقويم على المستوى الكلي، والمستوى القطاعي، تُحدد فيه المسؤوليات بدقة، وتعمل فيه المسائلة؛
 - تنمية القدرة المجتمعية على استيعاب المعرفة؛
 - خلق الحالة الذهنية لدى الجماهير من أجل استيعاب فلسفة التنمية والتطوير الشامل.
 - ومما لا شك فيه أن سلامة آلية التنمية وفعاليتها تتوقفان على سلامة المبادئ التي صممت بموجبها، ولذلك فان تصميم آلية التنمية ينبع من منطلق الالتزام باجتماعية الهدف وضرورة المشاركة.

3.VII. آفاق البحث:

نجد عطفًا على النتائج المتوصل اليها، وجوب توسيع و اكمال الدراسة بالبحث في القطاعات الرائدة و كيف ندمجها ضمن استراتيجية متوسطة وطويلة المدى من أجل خلق النمو بالاقتصاد الجزائري.

VIII. الإحالات والمراجع :

المؤلفات:

- أقاسم، قادة، (2002)، المحاسبة الوطنية: نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، (المترجمون)، أقاسم قادة ، و عبد المجيد قدي) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
- علي مجيد، الحمادي، (2010)، التشاك الاقتصادي بين النظرية و التطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الاردن، عمان.
- مالك، بن نبي، (1986)، مشكلات الحضارة: شروط النهضة، (المترجمون)، عمر كامل مسقاوي، و عبد الصبور شاهين)، دار الفكر، لبنان، بيروت.

المقالات:

- سعيد بشول، غانية نذير، و سعاد جرموني. (2017). المقاولاتية كاستراتيجية للتنوع الاقتصادي: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، 7 (1)، صفحة 228.
- سليم مجلح ، و وليد بشيشي. (2022). قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019. *Economie et gestion Revue Algérienne d*، 16 (1)، الصفحات 46-60.
- فريال هدام ، (2023)، الاقتصاد الجزائري بين حتمية تفعيل سياسات التنوع الاقتصادي أو الخضوع لتقلبات أسعار النفط دراسة تحليلية للفترة (2010-2020). *مجلة الإبداع*، 13 (1)، الصفحات 102-120.
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، (2003)، مشروع تقرير حول: نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر. الجزائر.
- محمد كريم قروف، (2016)، قياس و تقييم مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 1980-2014. *مجلة الواحات للبحوث و الدراسات*، 9 (2)، صفحة 637.
- محمد مسعي، (2012)، سياسة الانعاش الاقتصادي و أثرها على النمو. *مجلة الباحث*، 10 (10)، صفحة 155.
- الوليد قسوم ميساوي، و عيسى حجاب، (2019). تطبيق أسلوب تحليل المدخلات والمخرجات لتحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الجزائري، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، 6 (4)، الصفحات 285-301.
- Bank-of-algeria (2002-2022) ,Rapports annuels , <https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/>
- Banque d'algérie. (2018). *RAPPORT ANNUEL 2017:EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE*. algerie.
- Kapunda, S. M. (2003). Diversification and poverty eradication in Botswana. *Pula: Botswana Journal of African Studies*, 17(2).
- NSEAD, and the World Intellectual .(2014) .*The Global Innovation Index 2014: The Human Factory* .New Delhi, India: the world Intellectual Property Organization (WIPO)
- Office National des Statistiques,Statistiques Economiques, <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique4>